

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون



الجلسة ٦٢٥٩

الخميس، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد تشانغ يسوي (الصين)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد تشوركن
أوغندا السيد روغوندا
البرازيل السيد دنلوب
البوسنة والمهرسك السيد باربالييتش
تركيا السيد قرمان
غابون السيد إيسوزي - نغونديه
فرنسا السيد بون
لبنان السيد سلام
المكسيك السيد هالر
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك ليال غرانت
النمسا السيد ماير هارتنغ
نيجيريا أوغوو
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو
اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2009/684)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

(S/2009/684)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل الصومال، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال.

تقرر ذلك.

أدعو السيد ولد عبد الله لشغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من الممثل الدائم لأوغندا،

يطلب فيها دعوة سعادة السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن بمفوضية الاتحاد الأفريقي، للمشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لعمامرة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد لعمامرة لشغل مقعد على طاولة المجلس. أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها دعوة سعادة السيد يحيى الحمصاني، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد الحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد الحمصاني لشغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/684، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

فما زال في جعبة المجتمع الدولي بعض الأوراق الجيدة في الصومال. وينبغي له أن يستخدمها على الوجه الصحيح. وسيصبح ذلك المجال له لأن يتغلب على تحديين رئيسيين.

التحدي الأول هو عدم وجود التزام ملموس وسياسة دولية محددة تجاه الصومال وقيادتها الحالية. وكان من شأن استمرار التردد وعدم اتخاذ الإجراءات الفعالة تشجيع المتطرفين وفي الوقت نفسه إضعاف الحكومة التي تتعرض للهجمات المتكررة من الجماعات المتطرفة مدعومة جيداً. وقد وضحت هذه الجماعات أن جدول أعمالها عالمي وأن الصومال نقطة بداية سهلة وملائمة.

في هذا المقام، ينبغي أن يكون مفهوماً أن المتطرفين المسؤولين عن العنف يضمون العديد من الأجانب الذين يسعون ليس لإسقاط الحكومة بالقوة فحسب، وإنما لمقاومة إنشاء أي سلطة أيضاً. وهدفهم النهائي هو إما الحفاظ على حالة دائمة من الفوضى أو إقامة دولة متشددة. وطموحاتهم تتجاوز مقديشو والصومال. ولا يمثل أي من هذين الهدفين - الفوضى أو الدولة المتشددة - رغبة الشعب الصومالي الذي تتمثل رغبته الأساسية، شأنه في ذلك شأن جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم، في أن ينعم بالسلام وأن يكون له حكومة تحميه وتوفر له الخدمات.

علاوة على ذلك، تشكل أهداف المتطرفين تهديداً حقيقياً للبلدان المجاورة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنطقة والبلدان البعيدة. وفي الواقع، إذ أجرينا تقييماً أعمق للحالة سيوضح لنا ما نعرفه بالفعل: - وهو أن الصومال منذ فترة طويلة يشكل تهديداً ليس لنفسه فحسب، بل للعالم الأوسع نطاقاً أيضاً، مع أن القرصنة لا تعدو كونها مجرد آخر تذكرة مكلفة أخرى. والأكثر إثارة للقلق هو إيمان المتطرفين العميق بأن الأزمة في الصومال ليس ذات أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي عموماً. إن عدم الاهتمام المتصور هذا يمثل

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية من السيد ولد عبد الله، والسيد لعمامرة والسيد الحمصاني. أعطي الكلمة الآن للسيد ولد عبد الله.

السيد ولد عبد الله (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم خالص عزائي لكل ضحايا الزلزال المروع في هايتي. وأشكركم سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي.

أما بخصوص الصومال، فالتطورات الدولية والإقليمية التي حدثت مؤخراً وتلقت تغطية إعلامية جيدة عملت على تسليط ضوء جديد وقوي على البلد. ولم يعد من الممكن تجاهل الأزمة التي غدت تحدياً أصعب اليوم من أي وقت مضى. وفي الواقع، لم يعد الصراع محلياً أو حتى إقليمياً؛ بل بات عالمياً. ومنذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها للمجلس (انظر S/PV.6173)، أحرزت حكومة الصومال تقدماً كبيراً، على الرغم من الهجمات المسلحة المتكررة التي شنها المتطرفون الممولون خارجياً للإطاحة بالحكومة.

وتشمل إنجازات الحكومة تثبيت أقدامها في العاصمة ووضع ميزانية للمرة الأولى منذ سنوات وتقديم أولوياتها وخططها للمجتمع الدولي وتجنيد قوات حفظ الأمن وتدريبها والحفاظ على شرعيتها السياسية بصورة أكبر من جماعات العنف والتطرف. وفي الوقت نفسه، ما زالت الحكومة منفتحة على جميع الصوماليين المستعدين للحوار والمصالحة. والأمم المتحدة تؤيد تماماً هذا النهج السلمي الذي أحرز بالفعل تقدماً على أرض الواقع مع بعض الجماعات الصومالية الوطنية.

وبعد سنوات من الصراع، لن تتغير الحالة في الصومال بين عشية وضحاها. ومع ذلك، ينتقل البلد من دولة فاشلة إلى دولة هشة. ويمثل ذلك تقدماً. ولكي نتجنب من الحيلولة دون تدهور الحالة أكثر وامتدادها إلى بقية أنحاء المنطقة، وأبعد من ذلك، يتعين علينا رسم صورة مكتملة.

المثلث. ولذلك من غير المقبول أن نستمر في إدارة الوضع الراهن منتظرين الظروف المثالية. ينبغي لنا أن نبدأ من نقطة ما. ويوفر اتفاق جيبوتي للمجتمع الدولي نقطة بدء عملية والحكومة هي الهيئة التي يمكن من خلالها توجيه الموارد التي يقدمها المجتمع الدولي.

وإسهاما في مناقشة المجلس، أود أن اقترح التوصيات التالية بوصفها تدابير بالغة الأهمية نحو تحسين الحالة.

التوصية الأولى هي أن يتخلى المجتمع الدولي عن الممارسات السابقة المتمثلة في بذل الجهود والمبادرات الدبلوماسية الانفرادية بدون تنسيق، بما في ذلك عقد مؤتمرات المصالحة والاجتماعات الواحد تلو الآخر. ويجب دعم هدف سياسي مشترك. وفي ذلك السياق، ينبغي أن يبقى اتفاق جيبوتي الوسيلة التي يمكن من خلالها للجهود المشتركة التي يبذلها الصوماليون وشركاؤهم الدوليون إحراز التقدم.

التوصية الثانية هي تقديم الدعم الكامل للحكومة. ينبغي أن يبعث مجلس الأمن برسالة قوية وواضحة إلى المتطرفين من خلال تعزيز الحكومة بطريقة عملية. ويتعين مساعدة الحكومة لتصبح تدريجياً أكثر فعالية في تقديم الخدمات للسكان وشريكا أقوى للمجتمع الدولي. وتحديدًا، ينبغي للمجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدة المعنوية والدبلوماسية والمالية الفعالة. إن تأخر تقديم المساعدة يفقدها جدواها. ولم يعد اتخاذ موقف المتفرج خياراً في مواجهة الخطر المتزايد.

ثالثاً، لقد أصبح من الملح العمل بشكل وثيق مع المنظمة دون الإقليمية: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي، إلى جانب جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وتستحق بعثة الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال، على سبيل الاستعجال، الدعم من

بالنسبة لهم حافظاً قويا لمواصلة القتال. ونتيجة لذلك، جرى تجاوز الحد الفاصل فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية لكثير من البلدان في أفريقيا وخارجها، بما في ذلك دول أعضاء في هذا المجلس، مما فضح أوجه ضعفها.

والتحدي الثاني هو أنه على الرغم من التأييد التوافقي الهائل لدعم الحكومة من جانب المجتمع الدولي، ما زال يتعين ترجمة ذلك الدعم إلى تقديم المساعدات المادية اللازمة. فعلى سبيل المثال، تم التعهد بمبلغ مقداره ٢١٣ مليون دولار خلال مؤتمر بروكسل للمانحين المعني بالصومال الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ برئاسة الأمين العام للأمم المتحدة. ومع ذلك، كان حجم المبلغ المدفوع ضئيل جداً ليحقق الأثر المنشود. وفي الواقع، ما برحت الحكومة منذ تشكيلها تعمل بالاعتماد على مدفوعات محدودة من الموارد الخارجية. والتبرعات المالية المباشرة الوحيدة أتت من مجموعة صغيرة من البلدان الملتزمة بتعهداتها من خلال آلية تدبرها شركة دولية معروفة لمراجعة الحسابات. وابتكرت حكومة مانحة أخرى طريقة الدفع مباشرة عن طريق البنك المركزي في الصومال.

على مدى السنوات الـ ١٠ إلى الـ ١٥ الماضية، أنفق المجتمع الدولي أكثر من ٨ بلايين دولار في مختلف أشكال المساعدة للصومال. وعلى الرغم من هذا المبلغ الهائل، فقد عالج بالدرجة الأولى أعراض الأزمة وربما زاد الحالة سوءاً. وفي الوقت نفسه، تفتقر الحكومة إلى الموارد اللازمة لتمويل بعض أهم المتطلبات الأساسية اللازمة للعمل، مثل دفع الرواتب بانتظام، بما في ذلك رواتب البرلمان وقوات الأمن. وفي المقابل، فإن معارضي الحكومة والمتطرفين المتحالفين يتلقون دعماً مالياً غير محدود.

واستمرت الأزمة في الصومال منذ ما يقرب من ٢٠ عاماً. ولن تنهياً أبداً الظروف المثالية للتدخل بالطريقة

موارد هائلة. والتقاعس عن العمل بشكل حاسم الآن لن يؤدي إلا إلى زيادة تلك التكلفة بدرجة كبيرة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رمضان لعمامرة.

السيد لعمامرة (تكلم بالفرنسية): الآن وبعد أن بدأت آثار الزلزال الذي ضرب هاييتي بشدة تتكشف بكل أبعادها المأساوية وتؤكد سقوط عدد كبير من القتلى، أود مرة أخرى أن أعرب باسم الاتحاد الأفريقي عن تعازينا القلبية لشعب وحكومة هاييتي ولأسر المتوفين وأحبائهم، الذين نعرب لهم عن تعاطفنا. إننا نفكر في زملائنا - من القادة والأعضاء والشركاء بل والزائرين الموحدين هناك مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، بمن فيهم السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، الذي ما زلنا لا نعرف أين هو. ونؤكد لأسرهم تضامننا الكامل معها.

باسم الاتحاد الأفريقي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والأعضاء الآخرين في المجلس على حسن اختيار موعد هذه الجلسة بشأن الصومال في وقت مبكر جدا من العام. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/684)، وكذلك ممثله الخاص، السيد أحمد ولد عبد الله، على ملاحظاته الاستهلاية الواضحة والمفيدة للغاية وعلى مثابرته الجديرة بالثناء في القيام بمهمته. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري لممثل الصومال وللمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية وأن أؤكد لهما استمرار تعاوننا، مع شكرهما مقدما على المعلومات المفيدة بشأن التطورات في الصومال التي سيقدمانها إلى المجلس.

لقد كان عام ٢٠٠٩ صعبا بالنسبة للصومال. غير أنه كان عاما مختلفا أيضا عن الكثير من السنوات السابقة من حيث البدء في التعامل مع الحن القاسية والمشاكل المعقدة

خلال زيادة بدلات القوات لتصل إلى المستوى الدولي ودفعها في الوقت المناسب لسداد تكلفة المعدات الفتاكة. وهذا الأمر ليس عادلا ودفعه لمعنويات القوات على أرض الواقع فحسب، بل إنه سيبعث بالرسالة الصحيحة التي تعبر عن اهتمام المجتمع الدولي إلى البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات.

والتوصية الرابعة هي أنه ينبغي للمجلس التصدي بقوة لدور المفسدين. وينبغي له تشجيع المفسدين، في الداخل والخارج على السواء، أو الضغط عليهم للكف عن دعم العنف. وسيظهر إرسال رسالة واضحة وفعالة، تدعمها إجراءات ملموسة، أنه لن يفلت من العقاب بعد الآن من يمولون المتطرفين ويتسببون في البؤس للمدنيين الأبرياء وينتهكون القانون الدولي بطرق تشمل التجنيد الواسع النطاق للجنود الأطفال وتهديد السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. فحماية المدنيين واجب طال تجاهله في الصومال.

والتوصية الأخيرة التي أود تقديمها هي أن هذه التوصيات ستنفذ بفعالية أكبر إذا عملت هيئات الأمم المتحدة التي تعنى بالصومال بطريقة متكاملة ومتسقة مثلما هو الحال في البعثات الأخرى للأمم المتحدة، سياسية كانت أو لحفظ السلام. وقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) يعالج هذه المسألة. وأعتقد أن القيادة في الأمانة العامة ستكفل تنفيذ هذا الأمر في الأسابيع القليلة المقبلة. وفي غضون ذلك، ينبغي تسريع انتقال الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من نيروبي إلى مقديشو. فلمساعدة الصوماليين، وبخاصة الضحايا، يتعين أن نكون معهم على أرض الواقع.

أدرك أن مجلس الأمن لديه العديد من المسائل الهامة التي يتعامل معها. والصومال ليس سوى إحداها. غير أن التقاعس عن التدخل بفعالية لاستعادة الاستقرار في ذلك البلد يهدد حقا فعالية المجتمع الدولي فضلا عما يتكلفه من

في السنوات السابقة منذ إنشائها، قد ازدادت من حيث العدد والقدرة والخبرة؛ ويحركها تزايد إحساسها بمسؤولياتها ورغبتها في إنجاز مهمة لإحلال السلام، تسعى أفريقيا إلى القيام بما نيابة عن المجتمع الدولي بأسره، وبدعم منه. وهنا، أود أن أشيد مرة أخرى ببوروندي وأوغندا لإسهامهما البالغ الأهمية في هذه البعثة.

في ٨ كانون الثاني/يناير، جدد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى، وهو يعول على دعم مجلس الأمن لقراره. وأعرب المجلس عن تقديره للدعم اللوجستي الكبير الذي تقدمه الأمم المتحدة للبعثة وكذلك للنتائج المشجعة لمؤتمر إعلان التبرعات المعقود في بروكسل. ورحب مجلس السلام والأمن أيضا باتخاذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) ودعا إلى تنفيذه بصورة حقيقية، في حين حث مجلس الأمن على الاستجابة لطلبه فرض منطقة حظر طيران ومراقبة الموانئ بغية حرمان المتمردين الصوماليين وحلفائهم من استخدام المجالين الجوي والبحري للبلد. كما أعرب مجلس السلام والأمن عن قلقه إزاء استمرار أعمال القرصنة وظاهرة دفع الفدية التي توجج الجريمة والإرهاب والتطرف.

واستنادا إلى كل هذه الاعتبارات، فإن مجلس السلام والأمن

”كرر مناشدته لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتخذ التدابير اللازمة لكي تضطلع الأمم المتحدة بدور يتناسب مع خطورة الحالة وتعقدها في الميدان، بما في ذلك من خلال تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام ووضع جميع الترتيبات القانونية، والمتعلقة بالميزانية، والسوقية، والعملية الأخرى، التي يمكن أن

باعتبارها تحديات كبيرة تشكل أيضا بشائر فرص. وقد ضاعف أعداء السلام والمصالحة، داخل البلد وخارجه، عدوانهم ووحشيتهم، عاقدين العزم بتهور على تخريب نتائج عملية جيبوتي، فضلا عن جعل الصومال بؤرة إقليمية وقاعدة عمليات للقرصنة البحرية والإرهاب الدولي.

وتأكد ارتباط الجماعات المسلحة الصومالية، وبخاصة حركة الشباب، بالإرهابيين الجهاديين الدوليين وأعيد تأكيده عبر إعلانات الولاء العلنية للقاعدة وتدفع المقاتلين الأجانب على الصومال واستخدام أساليب عمل متماثلة لم تكن معروفة في السابق هناك. وهناك نمو كمي يمكن رصده في قدرة المتمردين على إلحاق الأذى، وهو ما أدى بدوره إلى زيادات في الأعمال الإرهابية الميثة وإلى توسع إقليمي لم يتسن احتواؤه بالقدر الكافي بعد. وأحد آثار الأفعال المروعة للجماعات المتمردة التي تضخم دعايتها وتأثيرها هو التصور الشائع بأن الحالة في الصومال متقلبة وغير مستقرة ومضطربة على نحو بنوي.

وفي الواقع، فإن العام الماضي في الصومال قد حرك زحما هشا ولكنه حقيقي نحو ميلاد الدولة الصومالية من جديد، يأتي في مقدمته المؤسسات الانتقالية المتسمة بالتعددية والشاملة للجميع وتوسع قواعد حكومة الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد وتفعيل الهياكل الحكومية التي تعمل لتحقيق الحكم الرشيد، في حين يجري تدريجيا وبشكل فعال توفير الخدمات العامة الحيوية مثل الشرطة وقوات الأمن الوطنية. وتكفل شرعية ومصادقية المؤسسات الاتحادية الانتقالية الحالية، بما لديها من أهداف وغايات وتوقعات واضحة، اتحاد المجتمع الدولي في الوقوف خلفها بتوافق واسع في الآراء.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي شهدت في عام ٢٠٠٩ سقوط عدد من القتلى يعادل ضعف قتلها

الإعلامية القيمة. كما أشكر السيد رمضان لعمامرة مفوض مجلس السلام والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي على بيانه القيم أيضا مؤكدين تعاوننا وتضامنا معه. وأود أيضا أن أغتنم هذه المناسبة لأرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن، متمنيا لهم التوفيق في مهامهم الهامة.

أضحت مسألة الصومال تشكل التحدي الأكبر للسلام والأمن الدوليين في منطقة القرن الأفريقي، حيث أن الأزمة الأمنية والإنسانية المتفاقمة في الصومال تطورت إلى إحدى أخطر الأزمات في أفريقيا، وهذا ما أكده الأمين العام في تقاريره السابقة. إن استمرار الصراعات بين الجماعات الصومالية المختلفة وعدم تحرك المجتمع الدولي بشكل فاعل لوضع حد لهذه الأزمة سيؤدي إلى استمرار تصاعد تدهور الحالة في الصومال، بما لها من تداعيات سلبية خطيرة على دول الجوار في المنطقة، وعلى السلم والأمن الدوليين.

لقد أثبتت التجربة الدولية والإقليمية في الصومال، على مدى الـ ١٧ سنة الماضية، أن التسوية السياسية المنشودة للأزمة الصومالية تعتمد على التوافق الوطني الشامل كمفتاح للحل، وهو ما تم تحديد أطره في مسار جيبوتي، وقوة حمايته، وهو ما تقوم به بشجاعة قوات الاتحاد الأفريقي. إن هذه القوة تحتاج إلى كل المساندة الدولية، وتحتاج إلى تواصل الحوار بين الفرقاء، تشارك فيه القوى السياسية الصومالية، دون استبعاد أو نبذ طرف لآخر، وذلك على أساس ما تم التوصل إليه بين الأطراف الصومالية طوال السنوات الماضية، وبدعم قوي من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، باستثناء من اختار اتباع طريق العنف منهجا وسيلا.

إن جامعة الدول العربية تدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتدين بأشد العبارات أي عمليات عسكرية تستهدف هذه القوة. ولن تتوقف الجامعة العربية عن دعوة دولها وبقية التجمعات الإقليمية إلى المساهمة بقوات

تعزز بصورة حاسمة فعالية إجراءات المجتمع الدولي في الصومال“.

ومن الواضح أن الصومال والمجتمع الدولي حققا مكاسب كبيرة من المستصوب ومن الممكن الاستناد إليها لوضع رؤية استراتيجية جريئة لإنهاء الأزمة في الصومال بنهاية المرحلة الانتقالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وهو موعد لا يفصلنا عنه وقت طويل الآن. وبإبداء الإرادة السياسية اللازمة، يمكن إحراز تقدم حاسم في جهد متواصل لتحقيق صوملة فعالة للأمن القومي في البلد، وتولي دولة الصومال لوظائفها السيادية الأخرى.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يندرج تقديم المساعدات الإنسانية، وإنجاز المشاريع ذات الأثر السريع، وإطلاق الأنشطة الإنمائية التي توجد فرص العمل، في إطار جهد شامل ومتسق ومتعدد الأبعاد لحشد الطاقات الجماعية حتى لا يظل الصومال يمثل تهديدا لشعبه، وللمنطقة، وأفريقيا، وللعالم. ويجب أن تتوقف عن النظر إلى الصومال من منظور ما تعرض له من تجارب مؤلمة في الماضي. وبدلا من ذلك، يجب تقديم دعم فعال للصومال لدى وضع الأساس للانعاش الذي سيعود بالنفع على الصومال ذاته وعلى المجتمع الدولي قاطبة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لعمامرة على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد المحمصاني.

السيد المحمصاني: أود أن أكرر مرة أخرى تعازي ومواساة جامعة الدول العربية لضحايا الزلزال المريع والمدمر في هايتي.

كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الجلسة الهامة، وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله على إحاطته

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أغتنم

هذه الفرصة لأشكركم، سيدي، على تمكيني من المشاركة في هذه المناقشة بشأن الصومال اليوم. وفي الوقت نفسه، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام وكل الحكومات والمنظمات والأفراد الذين دعموا جهود الصومال الرامية إلى تعزيز قضية السلام والاستقرار والمصالحة والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والوحدة والاستقلال السياسي والسيادة وسلامة الأراضي.

وفي ذلك الصدد، أود أن أتوجه شخصيا بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام أحمد ولد عبد الله، الذي عرض في إحاطته الإعلامية إلى مجلس الأمن قضايا الصومال أفضل مما كان يمكنني أن أعرضها. وهذا لأنه موجود في الميدان. ونأمل أن تسمح له الأمم المتحدة الآن بإقامة مكتبه في الصومال، وليس خارجه. وآمل أن يحدث نفس الشيء عندما يتعلق الأمر بكل المكاتب القطرية للأمم المتحدة الموجودة الآن في نيروبي.

كما أود أن أشكر السيد لعمامرة، مفوض السلام والأمن بمفوضية الاتحاد الأفريقي، على دعمه وبيانه. كما أشكر، من خلاله، الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان المساهمة بقوات في الصومال، التي، كما قال، عانت الكثير.

وأود أيضا أن أشكر المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة على إحاطته الإعلامية ودعمه.

أود أن أتطرق الآن إلى عدد من القضايا المثارة في تقرير الأمين العام (S/2009/684) التي أبرزها أيضا الممثل الخاص للأمين العام في إحاطته الإعلامية.

من الواضح، أن أولويتنا الأولى هي توفير الأمن. بدون الأمن المناسب للجميع، من الصعب أن نرى كيف

لاستكمال نشر القوة الأفريقية، ودعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساهمة المالية واللوجستية في نشر هذه القوة، وقد أصبح تحديد مجلس الأمن تفويضه لنشر بعثة الاتحاد الأفريقية في الصومال أمرا حتميا لحماية المؤسسات الصومالية الشرعية. ولا بد أن يقترن ذلك الإجراء السياسي بإجراءات إضافية تكفل توفير الدعم الفعال لهذه القوة والمساهمة في سرعة نشرها.

ولا تزال الحالة الإنسانية المأساوية تتفاقم يوما بعد يوم وتندر بكارثة إنسانية في الصومال، مما يستدعي توجيه الأنظار إلى هذا التحدي وتوفير إعانات دولية وإقليمية فورية، من خلال التعاون الوثيق بين مختلف وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية والإقليمية لتنسيق تقديم المساعدات الإنسانية وضمان إيصالها.

ويتسبب تدهور الحالة الأمنية برا في الصومال في حالة الانفلات الأمني في البحر، حيث تستمر ظاهرة القرصنة في المياه الإقليمية قبالة السواحل الصومالية، وازدهرت بوتيرة متسارعة، وأصبحت تشكل تهديدا لأمن وسلامة الملاحة البحرية في أهم الممرات المائية الدولية.

وإننا، إذ نقدر الجهود الدولية المبذولة للقضاء على أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية، فإن الحالة في الصومال تحتم على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الأزمة الصومالية من جذورها، وذلك من خلال دعم الحكومة في بناء مؤسساتها، ومساعدة الفرقاء على حل خلافاتهم، وتشكيل حكومة وطنية تشارك فيها أطراف الصراع في الصومال.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد الحمصاني على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ولذلك نهيى بالدول الأعضاء أن تفرج بشكل عاجل عن التبرعات التي تعهدت بتقديمها للحكومة الاتحادية الانتقالية.

وفي ذلك الصدد، نشكر الأمين العام ومنظمات الأمم المتحدة المعنية على جهودها لتعبئة الموارد من أجل الصومال. وعندما يتعلق الأمر بالمساءلة والشفافية في ما يتعلق بالأموال التي تصرف بشكل مباشر إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، ينبغي أن يلاحظ الآن أن الحكومة استأجرت شركة المحاسبة برايس ووتر هاوس كوبرز للإشراف على كل إنفاق الموارد الواردة من خارج البلد.

إن المساعدة الإنسانية ضرورية ومهمة للغاية. ونشاطر تماماً قلق الأمين العام حيال النقص الكبير في التمويل الإنساني في عام ٢٠٠٩ والتأخير في إيصال الإمدادات التي تمس الحاجة إليها. والحكومة الاتحادية الانتقالية ملتزمة من جانبها بعمل كل ما في وسعها لحماية الإمدادات والتعجيل بإيصالها والحصول عليها، ويجب، مرة أخرى، أن نشير إلى أن هناك صلة حقيقية بين تقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الأمن. ونعتقد أن تحسين الوضع الأمني هو السبيل للمضي قدماً في ما يتعلق بتحسين إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المحتاجين إليها.

وبالنسبة لمسألة القرصنة، نسجل دعمنا لتقرير الأمين (S/2009/590). ونكرر من جديد أن القرصنة ليست سوى أحد أعراض الوضع الأمني في الصومال. ولذلك، فإن سبيل التصدي للقرصنة هو التصدي للوضع الأمني عموماً على الأرض. وتحقيقاً لتلك الغاية، دربت الحكومة بالفعل ١٠٠٠ فرد من أفراد خفر السواحل، لكنهم يفتقرون إلى اللوازم الأساسية ليتم نشرهم في المناطق المتضررة وحيث تمس الحاجة إليهم لمكافحة القرصنة على الأرض.

يمكن تحقيق أي تقدم مجد في مجالات التنمية الاقتصادية والتوظيف والسلام والاستقرار، ومجالات أخرى مماثلة. وفضلاً عن ذلك، نرى أن هذا يمكن تحقيقه من خلال الخطوات التالية، التي ذكرها أيضاً الممثل الخاص. الخطوة الأولى هي إعادة بناء قوات الأمن الوطنية الصومالية بدرجة كافية، بما فيها الجيش والشرطة وخفر السواحل ووحدات العدالة والإصلاح. والخطوة الثانية هي تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من كل جوانبها بالشكل الملائم لتكون جزءاً من الجهد الأكبر الذي تبذله الأمم المتحدة. والخطوة الثالثة هي نشر قوة حفظ سلام مناسبة تابعة للأمم المتحدة، تصبح بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جزءاً لا يتجزأ منها في وقت ملائم - نأمل أن يكون عاجلاً وليس آجلاً.

وفي ذلك الصدد، نود أن نذهب أبعد منذ ذلك لنقول إننا نرى أن السبيل الوحيد لتحسين الأمن والاستقرار في الصومال هو تمكين قوات الأمن الصومالية من إخضاع أعنى المتمردين وتمكين الحكومة من توسيع مناطق بسط سلطتها قدر الإمكان إذا فشلت مفاوضات السلام. وهذا تفرضه بوضوح حقيقة أن المشهد السياسي في الصومال، في العقدين الماضيين، اتسم بحالة من الفوضى والجمود لم يتمكن فيها أي من القوى المتنافسة من اكتساح الآخرين بشكل حاسم وحدي ونهائي. وفي ظل هذا السيناريو، نعتقد أنه لا يزال من الممكن إنشاء مخبة الشعب الصومالي بإنشاء قوة وطنية قوية جيدة التدريب والتجهيز.

ثانياً، في ما يتعلق بتعبئة الموارد، ما من شك أن مجلس الأمن لاحظ أن هناك عدة إشارات في أحدث تقرير إلى عدم إحراز التقدم الكافي في عدة مجالات، بما فيها الأمن، نتيجة الافتقار إلى الموارد أو التأخير في تسلمها. كما سيلاحظ المجلس أن الحكومة، حتى الآن، لم تتسلم سوى نسبة ضئيلة من التعهدات المؤكدة التي قطعت في بروكسل

ديسمبر ٢٠٠٩، قدمت استراتيجيتها لعام ٢٠١٠ بشأن المجالات التالية: أولاً، المصالحة والتواصل؛ ثانياً، الأمن؛ ثالثاً، عقد مؤتمر دولي بشأن الانتعاش وإعادة الإعمار؛ رابعاً، آليات التنسيق والتعاون الفعالة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وجيرانها والمجتمع الدولي.

وأود أن أختتم كلمتي ببضع ملاحظات بشأن النهج التدريجي المكون من ثلاث مراحل الذي تتبعه الأمم المتحدة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2009/210) الذي صدر في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ولو كان هذا النهج قد نُفذ قبل ذلك بكثير لأثبت جدواه. ومع ذلك، في هذه اللحظة، وبالنظر إلى الحالة المزرية في الصومال، وخاصة الحالة الإنسانية، خلال العقدين الماضيين، نرى أن هذا النهج قد يثبت أنه غير مناسب وهذا أقل ما يمكن قوله بشأنه. ولا يبدو أن الحل الجزأ المقترح متناسب مع خطورة الحالة. وليس المطلوب معالجة سطحية للأمر. نحن نرى أن واقع وخطورة الحالة الراهنة يملّي معالجة أعمق بكثير. فحين يكون المرء مصاباً بمرض خطير استمر لفترة طويلة، ربما كان ما يحتاجه هو جرعة مكثفة من الأدوية - أو على الأقل جرعة واحدة كبيرة. أرجو المذرة، فأنا طبيب ممارس، وهذا هو أفضل مثال أعرفه.

ختاماً، نؤيد طلب الأمين العام إلى مجلس الأمن بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، كما نؤيد تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ١٢ شهراً أخرى.

من واجبي الآن أن أعرب باسم حكومة بلدي عن تقديرنا وشكرنا لسعادة الممثل الخاص للأمين العام وفريق الأمم المتحدة القطري للصومال على جهودهم الدؤوبة. نتمنى لهم جميعاً عاماً سعيداً ونجاحاً.

وكما لاحظنا في حالة المساعدة الإنسانية، فإن مفتاح تحسين حالة حقوق الإنسان هو تحسين الوضع الأمني. وللأسف، حيثما يوجد صراع في العالم، سيكون هناك بعض أعمال العنف والانتهاكات لحقوق الإنسان. والحكومة الاتحادية الانتقالية ملتزمة باحترام حقوق الإنسان. نحن نعطي قيمة حياة الإنسان وكرامته. وكما ورد في تقرير الأمين العام، صدق مجلس الوزراء الصومالي على اتفاقية حقوق الطفل. وفي الحقيقة، وقع الممثل الدائم السابق للصومال لدى الأمم المتحدة على الاتفاقية باسم الحكومة في عام ٢٠٠٤. ونتوقع الآن أن يصدق البرلمان عليها بالكامل قريباً.

وفي ما يتعلق بالمصالحة وصنع السلام، فإن الحكومة ملتزمة تماماً بعملية المصالحة وتنفيذ عملية جيبوتي. وتحقيق بعض التقدم بالفعل، لكن هناك حاجة بالتأكيد إلى المزيد من العمل.

للأسف، هناك عناصر في المعارضة العنيفة ممن لا رغبة لهم لا في المصالحة ولا في أي تسوية سلمية للمسائل. واهتمامهم الوحيد هو الكفاح المسلح لإزالة أو القضاء على كل الذين يختلفون مع تفسيرهم للإسلام والأهداف الوطنية والمصالح والقيم. ومع ذلك، ستستمر الحكومة الاتحادية الانتقالية في مد يدها إلى جميع العناصر من أجل تحقيق السلام.

ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أنه يتعين على الحكومة الاتحادية الانتقالية هي أيضاً أن تبذل قصارى جهدها لردع ومقاومة العنف المسلح بينما تدين جميع الأعمال الإرهابية واستخدام العنف لتحقيق مآرب سياسية. ولا بد من الإشارة كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية الانتقالية، خلال اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال الذي استضافته منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية، في ١٧ كانون الأول/

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

كما أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص المواساة والتعازي والتضامن مع حكومة هايتي وشعبها، وخصوصا الأسر التي تجرعت القسط الأكبر من المعاناة.

كما أود، في الختام، أن أتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن لإبقائه قضية الصومال قيد نظره وأن أحث المجلس على اتخاذ إجراءات سريعة.